المحاضرة السابعة : تاريخ الثورة الجزائرية - السنة الثالثة-

عنوان المحاضرة : المفاوضات الجزائرية الفرنسية

إن تطور الثورة وانتصاراتها المتكررة سببت أزمات اقتصادية واجتماعية أنهكت قوة فرنسا بالإضافة إلى الضغط العام العالمي على فرنسا خاصة في هيئة الأمم المتحدة، ضف إلى ذلك فشل ديغول في عزل الشعب عن ثورته كل هذه العوامل جعلت الجنرال ديغول يجلس على طاولة المفاوضات، فلقد صرح الرئيس السابق بن يوسف بن خدة في كتابه شهادات ومواقف:" **أن المعركة حول موضوع المفاوضات لا تقل خطورة عن المعركة المسلحة فلديها قواعدها وإستراتيجيتها وأساليبها وأكد أن الثورة عمل متكامل .**

1-محادثات مولان بتاريخ 25-29 جوان 1960:

التقى الطرفان الجزائري و الفرنسي في مولان من 25 إلى غاية 29 جوان 1960، فكان من بين الأسباب الممهدة لهذا اللقاء الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول في 14 جوان 1960 و قد أورده في مذكراته الأمل قائلا:"**مامصير الجزائر؟ إنه لم تذر بخلدي قط أنني سأتمكن بين لحظة وأخرى أن أحل هذه المعضلة الماثلة منذ مائة وثلاثين عاما ... إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة**" [2] هنا نتلمس أن الجنرال ديغول يبحث عن حل لإنهاء الثورة في الجزائر وقد خصص في مذكراته جزءا كبيراً للجزائر فقال:"**إنني التقيت مرة أخرى باسم فرنسا ممثلي الثورة ... إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الثورة للقدوم إلى باريس ، إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك المتواصلة..**"

من خلال مذكرات الجنرال ديغول والتي تضمنت اعترافاته بحقيقة الوضع في الجزائر وصعوبة موقف فرنسا وأن الحل الوحيد هو الخلاص من هذه المشكلة بأي ثمن فتصريح 14

جوان 1960 ردت عليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال وفد يتكون من محمد بن يحي، وأحمد بومنجل إلى مقاطعة مولان الواقعة بقرب نهر السين شرق باريس بحيث عزلت الحكومة الفرنسية أعضاء الوفد الجزائري عن أي اتصال خارجي مع الصحافة وعاملتهم على أساس أنهم متمردين و ليسوا متفاوضين حسب تعبير ابن خدة وأثناء المحادثات ركز الوفد الفرنسي المكون من روجي موريس، والجنرال كاستين والعقيد ماتون على إجراءات وضع السلاح أما الوفد الجزائري ركز على شروط وأسس لانطلاق المفاوضات وكان النقاش صعبا للغاية و قد علقت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على لقاء مولان و ما تمخض عنه من نتائج في تصريح جويلية 1960 و مما جاء فيه :

.." **استجابة للدعوى التي وجهها رئيس الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية في 14 جوان1960 ، أرسلت هذه الأخيرة وفدا عنها لمقابلة الرئيس ديغول ، و قد تم ذلك ، بيد أنه و على ضوء تقارير مبعوثيها المتصلة بالمحادثات التي جرت في مولان ما بين 25-29 جوان يمكن القول أن الوفد الجزائري وجد نفسه يواجه شروطا ضبطت مسبقا من طرف الحكومة الفرنسية. إن الوفد الجزائري أوشك أن يكون محروما من جميع الحريات التي تتناسب مع كرامته باعتباره طرفا مفاوضا و بخضوعه للشروط سيتقلص مجال حريته إلى أقل من التي تمنح إلى المساجين السياسيين ..**

إن الجنرال ديغول لم يكن مستعدا في لقاء مولان الاعتراف بجبهة التحرير الوطني على أنها ممثل للشعب الجزائري، فديغول ينفي تماما شرعية الحكومة المؤقتة وعبر عن ذلك في عدّة مناسبات أما الحكومة المؤقتةللجمهورية الجزائرية فقد أدلت بتصريح آخر يوم 28 سبتمبر 1959 قائلة :" **إن الحكومة المؤقتة الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية، لإيقاف القتال وبحث شروط وضمانات تقرير المصير**" هذه النقاط التي اختلف حولها الجانبيين مما أدى إلى فشل هذه المحادثات التمهيدية(4) ، ولهذا توقفت بسبب الخلافات العميقة بين الطرفين هذا ما جعل الحكومة السويسرية تتوسط عن طريق **أوليفي لونغ**Olivie long فاستأنفت في لورسان.

ثانياً: مفاوضات لوسارن

انعقدت هذه المحادثات يوم 20 فيفري 1961 بسويسرا في منطقة لوسارن بين الوفدين الجزائري والفرنسي وكان هذا اللقاء بواسطة" أوليفي لونغ" الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الخاصة بالتبادل الحر وأوكل ديغول هذه المهمةلجورج يومبيدو Georges pompidou وبرونو دولوسBruno de leusse أما الجانب الجزائري مثله الطيّب بولحروف وأحمد بومنجل وقد أثار الجانب الفرنسي وتتمثل هذه النقاط في :

ضمانات تقرير المصير

مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة

ضمانات و تمثيل الأقليات

المؤسسات المؤقتة

جنسية الأقلية الأوروبية .

وفي هذا اللقاء تم طرح قضية الصحراء الجزائرية من طرف جورج بومبيدو قائلا:" إن قضية الصحراء لانقاش فيها"معناه أن الصحراء لا تشكل جزء من الجزائر وأنّها منفصلة عنها كما أضاف الهدنة لا على وقف إطلاق النار، وعندما يتم التفاوض سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة وبعد ذلك سيتم إطلاق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات .

و اختلفت وجهة نظر الجانبين في المسائل التالية ،

موقف الجنرال ديغول

- الحكم الذاتي،
- فصل الصحراء عن الجزائر
- تجزئة الجزائر عرقيا
- طاولة مستديرة
- الهدنة.

موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

- السيادة الكاملة،
- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء،
- وحدة الأمة الجزائرية،

- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب .
- وقف إطلاق النار .

ولهذا فإن قضية الصحراء ليست جديدة فقد حددت جبهة التحرير الوطني أنه من المستحيل فصل الجزائر الشمالية عن الجنوبية، 1830 شارك سكان الجنوب في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي ، و نتيجة لفشل هذه المحادثات التقى الطرفان من جديد يوم 05 مارس 1961 بنيوشاتيل و حافظوا على نفس الممثلين و طرحت نفس النقاط السابقة إلا أنهم أيضا لم يصلوا إلى أي نتيجة .

المفاوضات الرسمية

مفاوضات ايفيان الاولى 20 ماي – 13 جوان 1961

حدد تاريخ إجراء هذه المفاوضات يوم 07 أفريل 1961 و لكن تصريح" لوي جوكس" الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية عن إمكانية مشاركة الحركة المصالية في هذه المفاوضات أدى إلى تأجيلها بسبب رفض الحكومة الجزائرية حضور مفاوضات ايفيان بحضور حركة أخرى،لأنها تعتبر نفسها الممثل الوحيد للشعب و لقد اضطر ديغول إلى الرضوخ لمطلب الحكومة المؤقتة لاسيما و أنه تعرض في الفترة الممتدة من 22 إلى غاية 26 أفريل 1961 لمحاولة انقلاب فاشلة قام بها جنرالات فرنسا السابقة الذكر أسمائهم ، فكانت فرنسا تعيش حينها ظروف حرجة من جميع النواحي هذا أدى إلى تتجدد الاتصالات مرة أخرى، بحيث قام الطرفان بالإعلان عن بدء المفاوضات بتاريخ 20 ماي 1961 .

انطلاق المفاوضات:

في الثامن عشر من شهر ماي 1961 شدت البعثة الجزائرية رحالها من مطار العوينات بتونس متوجهة نحو سويسرا، وبعد يومين من هذا السفر أي بتاريخ 20 ماي من نفس السنة وصلت إلى مدينة إيفيان على الحدود السويسرية الفرنسية بحيث نزل الوفد في فندق دولاركHotel du larc، حيث إلتقى بالوفد الفرنسي المتكون من :

لوي جوكس : رئيس البعثة الفرنسية ووزير الدولة المكلف بالقضايا الجزائرية.

رولان كادي : مستشار الدولة

الجنرال جان فكتوري سيمون: قائد المنطقة العسكرية بولاية تيزي وزو.
برنار تريكو: مستشار لدى رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى أعضاء أخرون.ففي يوم 20 من شهر ماي 1961 على الساعة الحادية عشرة انطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين ، ومن هنا يمكن أن نقول أن الثورة دخلت مرحلتها الأخيرة.
هذه المفاوضات أبرزت درجة تعقيد المشاكل التي خلفتها الثورة الجزائرية، ففي يوم 23 ماي 1961 شرح السيّد كريم بلقاسم رأي الحكومة الجزائرية وقد قدم خلاصة للمحادثات السابقة (.

إثر هذه المحادثات أصر الوفد الجزائري على حق تقرير المصير وفي الأخير اقترح كريم بلقاسم صيغة الاستفتاء التي يجب العمل بها لأجل تقرير المصير كما يلي:"**هل ترغب الجزائر أن تكون دولة مستقلة...؟** .

وفيما يتعلق بالهدنة ووقف إطلاق النار فلقد سارع الجنرال ديغول إلى الإعلان عن هدنة من جانب واحد مدتها شهر للتعبير عن حسن نواياه، وقام وفد الحكومة المؤقتة بالفصل في القضية وربطت مسالة وقف إطلاق النار والاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية، أما فيما يتعلق بقضية الصحراء تناولت البعثة الفرنسية هذا الجانب واستعرضت وجهة نظرها واعتبرتها مقاطعة خاصة .

كانت الرغبة لدى الطرفين كبيرة للتفاهم وإحراز تقدم ملحوظ في المفاوضات، فالبعثة الفرنسية أرادت التفاوض في إيفيان من أجل تحديد الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية والحصول على ضمانات والمطالبة بالجنسية المزدوجة، ولكن الوفد الجزائري رفض ذلك واقترح التفاوض بشأن الاستفتاء الخاص بتقرير المصير وتحقيق هدف نيل الاستقلال واعتبر السيّد كريم بلقاسم الاقتراحات الفرنسية بمثابة محاولة تهدف إلى وضع قوانين خاصة لحصول الأوربيين بالجزائر على الامتيازات .

انتهت هذه المفاوضات كسابقاتها بالفشل يوم 13جوان 1961 أمام تشبث كل طرف برأيه . لتستأنف يوم 20 جويلية 1961 بمدينة لورغان الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية.

لقاء لوغران :

تواصلت المحادثات في لوغران ما بين 20 و 28 جويلية 1961 بقرنسا كان الوفد الجزائري مكون من كريم لقاسم و سعد دحلب ، و لوي جوكس ، دارت المفاوضات حول المسائل العالقة التي لم يصل الوفدين إلى حل لها ، إلا أن مؤشرات الفشل في هذه المظاهرات ظهرت في الجلسات الأولى ، فكان الخلاف بسبب تنكر فرنسا لسيادة الجزائر و تمسكها بمبدأ التقسيم ووقف القتال .

. محادثات بال الأولى 28 أكتوبر و الثانية 9 نوفمبر 1961

تم تنظيم لقاء سري بمدينة بال يوم 28 أكتوبر 1961 ، مثل الوفد الجزائري محمد الصديق بن يحي و رضا مالك ، و الجانب الفرنسي تكون من " برين ودي لوسا" و كلود شابي ن و قد كشفت المحادثات بقاء الفرنسيون متمسكون بمبدأ الاستفتاء للاعتبارات الآتية:

- تقرير المصير يعتبر مسألة جوهرية لخلق دولة جديدة.
- إنه الطريق الأسهل للتوصل إلى السلم كونه يستدعي الهدنة

قبل استقلال الجزائر تريد الحكومة الفرنسية معرفة الضمانات التي ستقدم للأقلية الأوروبية و مدى التعاون المستقبلي بين الجزائر و فرنسا.

كما طالب الوفد الجزائري توضيح موقف فرنسا من مسألة الصحراء فرد عليهّ برينو" دولوس" :.. **لن يكون هناك غموض حول موضوع السيادة على الصحراء متى تم الاتفاق على التعاون الفرنسي الجزائري ، إن موقفنا واضح فكل شيئ سيكون ممكنا فور اتفاقنا على سياسة عامة للتعاون...** "

كما سأل الوفد الجزائري المفاوضين الفرنسيين عما إذا كان الاستفتاء في كامل الجزائر بما فيها الصحراء ، أم يجري استفتاءان منفصلان واحد في الشمال و الثاني في الجنوب ، إلا أنهم امتنعوا عن الإجابة.

و أكد الوفد الفرنسي في هذا اللقاء على مصالح فرنسا من خلال الاحتفاظ ب7 مطارات في الجزائر ، و القيام بتجارب نووية لفترة زمنية معينة ، كما أكدوا على حقوقهم المكتسبة في

استغلال لثروات الصحراء و الحصول على رخص الأبحاث لمدة 10 سنوات بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للأقلية الأوربية(2) . كما تحدثوا عن الفترة الانتقالية التي تبدأ من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال.

انتهى الاجتماع و عاد الوفد الجزائري إلى تونس و اتفق على اللقاء من جديد للرد على الاقتراحات التي قدمها الوفد الفرنسي فكان اللقاء الثاني في 09 نوفمبر 1961 بمدينة بال السويسرية ، فعرض محمد الصديق أو يحي و رضا مالك ردود الحكومة المؤقتة على مختلف الاقتراحات و التساؤلات التي طرحها الوفد الفرنسي خلال اللقاء السابق و هي كالآتي:

الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية

- حق اختيار بين الجنسية الجزائرية و الفرنسية.
- حق تكوين الجمعيات على أن تخضع للرقابة.
- المشاركة في المجالس حسب أهميتهم العددية .
- تخضع عملية تحويل الأموال باتجاه فرنسا للرقابة.

الوجود العسكري

- تؤجر قاعدة المرسى الكبير طبقا لعقد قابل للتجديد
- نهاية التجارب النووية
- عدم استعمال القواعد العسكرية الفرنسية في الجزائر ضد الأفارقة.
- جلاء القوات الفرنسية .

المرحلة الانتقالية

تمتد على مدى ستة أشهر ابتداء من تاريخ وقف إطلاق النار إلى غاية إعلان الاستقلال تحت قيادة الهيئة التنفيذية المؤقتة .

البترول

تعود للدولة الجزائرية سلطة منح رخص البحث و التنقيب عن النفط و استغلاله(2).

أما الوفد الفرنسي فطالب بضمانات خاصة بالحقوق المكتسبة في كل المجالات و على الدولة الجزائرية أن تلتزم بما يلي:

1- رمضان بورغدة : **مرجع سابق** ، ص 454.

2- نفسه

- تعترف الجزائر و تضمن أملاك الأشخاص الطبيعيين و المؤسسات.
- لا يمكن تجريد أصحاب هذه الممتلكات منها غلا بعد تعويض عادل.
- إن شروط العقود و الاتفاقيات و رخص البحث و الاستغلال التي تم إبرامها بموجب التشريع الفرنسي لا يمكن تعديلها غلا بموافقة صاحب الامتياز أو المتعاقد.
- تضمن الجزائر الحقوق و الالتزامات التي تم التعاقد حولها باسمها مع الاعتراف بالالتزامات المالية التي اتخذتها(1).

و طلب الوفد الجزائري من الوفد الفرنسي السماح لهم بإرسال مبعوث إلى السجناء الخمس من أجل إطلاعهم على التطورات الحاصلة في المفاوضات، و مقابل ذلك طلب الوفد الفرنسي وقف إطلاق النار كشرط مسبق .

بعد ذلك طالب الوفد الفرنسي لقاء بين وزير الخارجية سعد دحلب و لوي جوكس ، جرى هذا اللقاء يوم 9 ديسمبر 1961 بمدينة ليروس و تركز حول المسائل العالقة و على رأسها الصحراء ، كما طرح " جوكس خيار إجراء استفتاء منفصل خاص بالتوارق ، و أيضا مبدأ استفادة الأقلية الأوروبية من الجنسية المزدوجة و مساهمتهم في الإدارة و حرية تنقلهم ، كما طالب بحل الحكومة المؤقتة ما دامت هناك الهيئة التنفيذية المؤقتة ، غير أن سعد دحلب رفض ذلك و تلاه لقاء آخر في 23 ديسمبر 1961 جمع سعد دحلب و لوي جوكس لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق حول العديد من القضايا و على رأسها الضمانات و الامتيازات الخاصة بالأقلية الأوروبية . فكان لزاما أن يكون لقاء جديد لحسم هذه المسائل فكان لقاء ليروس.

لقاء ليروس

بدأ هذا اللقاء يوم 11 فيفري 1962 و جمع كل من كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، سعد دحلب امحمد يزيد ، رضا مالك، محمد الصديق بن يحي و الخبير المالي مصطفاي و الوفد الفرنسي المكون من كاتب الدولة للشؤون الصحراوية الأمير " جوندوبرقلي، ووزير

الأشغال العمومية " روبير برون، و لوي جوكس ، برنو دولاس ، دولان بيكر ، و الجنرال ديكاماس ، كلود شالي ، برنارد تريكو .

استمرت المفاوضات إلى غاية 19 فيفري 1962 ، تركزت حول ثلاث مسائل أساسية : الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية و المرحلة الانتقالية و المسائل العسكرية .

تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق مبدئي حول مسألة الصحراء و الاتفاقيات العسكرية ووضع الأقلية الأوروبية في الجزائر. و في 27 فيفري 1962 صادق المجلس الوطني للثورة على نص اتفاقية لي روس و اصدر البلاغ الرسمي الثاني:".. **إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في دورة استثنائية في طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 ، و بعد مناقشة التقرير حول المفاوضات الجارية مع الحكومة الفرنسية ، يأمر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمواصلة المفاوضات الجارية..**" .

اتفاقية ايفيان الثانية

التقى الطرفان من جديد في إيفيان يوم 07 مارس 1962 كان الوفد الجزائري مكون من كريم بلقاسم رئيس الوفد ، لخضر بن طوبال ، سعد دحلب ، امحمد يزيد ، مصطفاي الصغير ، رضا مالك، عمار بن عودة ، محمد الصديق بن يحي ، اما الجانب الفرنسي فكان مكونا من ، لويس جوكس ، برنارد تريكو ، روبير بيرون، و برينو دولوس ، كلود شابي و الجنرال دوكماس .

في هذه المفاوضات حسمت المسألة لصالح القضية الجزائرية حيث أعترف الفرنسيون بوحدة التراب الوطني و أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني و قرر التوقيع على اتفاقية وقف القتال فكان ذلك بعد يوم واحد من انتهاء المفاوضات و هذا يوم الاثنين 19 مارس 1962 .

1- بن يوسف بن خذة : **مصدر سابق** ، ص 36 .

2- رضا مالك : **مصدر سابق** ، ص 230.

3- محمد حسنين : **الاستعمار الفرنسي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ، ص 542.